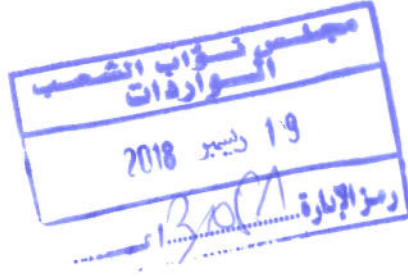


فيصل التبيني

عضو مجلس نواب الشعب

باردو في 18 ديسمبر 2018



إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : سؤال كتابي لوزير العدل عملا بأحكام الفصلين 96 من الدستور و145 من النظام الداخلي بخصوص الاعوان الملحقين او الموضوعين على الذمة

سيدي،

في اطار ممارسة دورنا الرقابي، نرجوا منكم مدنا بالمعلومات التالية :

- 1/ قائمة في اعوان وزارتك الملحقين او الموضوعين على الذمة لدى وزارات او هيئات او منظمات او مؤسسات عمومية او اشخاص اخرين.
- 2/ قائمة في اعوان المؤسسات العمومية التي هي تحت اشرافكم الملحقين او الموضوعين على الذمة لدى وزارات او هيئات او منظمات او مؤسسات عمومية او اشخاص اخرين.
- 3/ قائمة تتضمن هوية الاعوان ورتبهم وهوية الجهات الملحقين بها او الموضوعين على ذمتها وتاريخ اللاحق او الوضع على الذمة.
- 4/ هل ان وزارتك في حاجة الى خدمات هؤلاء الاعوان ؟
- 5/ قائمة في اعوان الجهات الاخرى الملحقين بوزارتكم والمؤسسات العمومية التي تحت اشرافها او الموضوعين على ذمتها.
- 6/ الاساس القانوني لللاحق والوضع على الذمة.

في انتظار ردكم، تقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

فيصل التبيني  
عن حزب صوت الفلاحين

## بطاقة

تبعاً لتساؤل النائب بمجلس نواب الشعب السيد فيصل التبيني حول الأعوان الملحقين والموضوعين على الذمة، أتشرف بإفادتكم بالمعطيات التالية :

-إن الأساس القانوني للإلحاق بالنسبة لأعوان وزارة العدل هو ما ورد بالقسم الثاني "الإلحاق" من الباب الخامس من القانون عدد 112 لسنة 1983 مؤرخ في 12 ديسمبر 1983 يتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والذي خول وضع الموظف خارج سلكه الأصلي طبق شروط وإجراءات محددة مع مواصلة تمتعه بحقوقه في التدرج والترقية والتقاعد.

-أما بخصوص الوضع على الذمة، يتجه التأكيد إلى أنها وضعية غير موجودة قانوناً بالنظام الأساسي العام للتوظيف العمومية. وتأسيساً على ذلك اعتبر فقه قضاء المحكمة الإدارية أن قرار الوضع على الذمة هو قرار معدوم. هذا وقد تم استحداث الوضع على الذمة كوضعية جديدة صلب مجلة الجماعات المحلية إلا أنه لم يتم تفعيلها بعد.

-تجدر الإشارة إلى أن الأعوان الراجعين بالنظر لوزارة العدل والملحقين لدى هيكل أخرى تمت الموافقة على إلحاقهم بناء على طبيعة المهام التي سيكلفون بها لدى هذه الهيكل وفي كنف احترام القوانين والتراتيب الجاري بها العمل. وقد أخذت الوزارة بعين الاعتبار عند الموافقة على الإلحاق أولوية المصلحة العامة في إلحاق بعض الأعوان كما تمت مراعاة طموح البعض الآخر للتطور الوظيفي ليتمكنوا من مباشرة الخطط الوظيفية التي تمت دعوتهم إليها من قبل هيكل أخرى.

- أما بخصوص ما ورد بالسؤال الكتابي من طلب قائمة تتضمن هوية الأعوان الملحقين أو الموضوعين على الذمة ورتبهم وهوية الجهات الملحقين بها أو الموضوعين على ذمتها وتاريخ الإلحاق أو الوضع على الذمة، فإن القائمة الإسمية موضوع الطلب تتضمن بالضرورة معطيات شخصية على معنى القانون الأساسي عدد 63 لسنة 2004 تتمثل في هوية الأشخاص المذكورين وهي لا تعتبر "معلومات متصلة بالحياة العامة" على معنى الفصل الرابع من القانون الأساسي عدد 63 لسنة 2004 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية ولا يجوز بالتالي إتاحتها للغير.